مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: محاسب القيمة العادلة من منظور مستخدمي القوائم المالية دراسة مسحية للوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية السورية
اسم الكاتب: د. عماد سليمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4762
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

محاسبة القيمة العادلة من منظور مستخدمي القوائم المالية
دراسة مسحية للوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية السورية

الدكتور عماد سليمان*

(تاريخ الإيداع 2 / 3 / 2015. قُبِل للنشر في 23 / 9 / 2015)

□ ملخّص □

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على آراء مستخدمي القوائم المالية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وذلك لمعرفة آراء الوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية السورية كممثلين لهؤلاء المستخدمين. فتَّم توضيح مفهوم القيمة العادلة بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات واختبار الفرضيات.

لقد أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين الانتقادات الموجهة لتطبيقها. بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وعلى عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية بدلاً من ملحقاتها، وعلى إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة من جهة؛ وبين مستوى تطبيقها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، محاسبة القيمة العادلة،مستخدمو القوائم المالية، معايير المحاسبة الدولية

* مدرس – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد الثانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

The Fair value accounting from the perspective of financial statements users.A survey on brokers working in the Syrian Brokerage Companies

Dr. Emad Souleiman*

(Received 2 / 3 / 2015. Accepted 23 / 9 / 2015)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to explore the opinions of financial statements users, represented by financial brokers working in the Syrian brokerage companies, about the application of fair value accounting. The concept of fair value accounting, and the related international accounting standards were explained.

In order to achieve the research objectives and testing research hypotheses, data was collected using questionnaires distributed to financial brokers working in the Syrian brokerage companies.

Results of this research showed significant differences between the degree of financial statements users agreement on the advantages of applying the fair value accounting and the criticisms of its application. Additionally, a significant relationship was found between the degree of financial statements users agreement on applying the fair value accounting, presenting the results of its application in the notes rather than the financial statements themselves, the possibility of the precise calculation of the fair value in one hand, and the level of its application in the other.

Kay words: fair value, Fair Value Accounting, financial statements users, International Accounting Standards.

***Assistant Professor -Accounting Departement - second Faculty of Economy - Tishreen University – Lattakia - Syria.**

مقدمة:

إن الهدف الأساسي من إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية هو توفير المعلومات المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات المختلفة لمستخدميها، ووجود وجهات نظر متعددة حول احتياجات المستخدمين من المعلومات، يجعل البحث عن معرفة حاجات المستخدمين الفعلية ومدى قدرة المعلومات المقدمة على تلبية هذه الاحتياجات ضرورة حقيقية. إن النقاش في هذه الاحتياجات يبدأ مع الهدف الأساسي للتقرير المالي وهو تزويد الدائنين والمستثمرين الحاليين والمستقبليين بالمعلومات المفيدة وذلك لاتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية رشيدة (FASB،1978). وهذا ما أكدته جمعية المحاسبيين الأمريكية. بمعنى أن تساعد المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية المستخدمين على اتخاذ قرارات بتخصيص الموارد بالشكل الأمثل (Jonas and Young،1998). ويشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين، والموظفين، والمقترضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور. ونظراً لتعدد المستخدمين وتنوع احتياجاتهم، فإنه لا يمكن للقوائم المالية أن تلبي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات. وبما أن هناك احتياجات مشتركة لهم جميعاً، فقد تم الاتفاق على مسلمة أساسية مفادها أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال للمشروع، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تلبيها القوائم المالية (FASB،1989).

تعد المعلومات المحاسبية أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر الحالي والمرتقب بهدف تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع المخاطر التي يتحملها نتيجة هذا الاستثمار (النجار، 2013). ولذلك لا بد من وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وأثرها المباشر على القرارات الاستثمارية الملاءمة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين. يشار في هذا السياق إلى أن المعلومات المحاسبية الجيدة هي المعلومات الأكثر فائدة في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالأوراق المالية أو التخلص منها أو الدخول باستثمارات جديدة. وبذلك تؤثر جودة المعلومات المحاسبية على أسعار الأصول المالية بصفة خاصة وعلى جميع الأصول بصفة عامة (إبراهيم،2011؛ السحليات،2011)، كما وردت من قبل (النجار،2013).

تختلف طبيعة المعلومات المحاسبية وقدرتها على الإفصاح عن حقيقية المركز المالي للشركة باختلاف أساس القياس المحاسبي المستخدم. في الحياة العملية يستخدم المحاسبون العديد من أسس القياس وبدرجات مختلفة (التكلفة التاريخية، التكلفة الاستبدالية، القيمة العادلة... الخ). ولقد واجه القياس المحاسبي المستند إلى التكلفة التاريخية العديد من الانتقادات التي أثرت على فلسفة وقناعة معدي القواعد والمعايير المحاسبية في العديد من الدول. هذه الانتقادات تركزت في جوهرها على عدم مقدرة التكلفة التاريخية على الأخذ بعين الاعتبار تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد، والناتجة عن تغيرات الظروف الاقتصادية؛ مما عزز التوجه نحو تطبيق القيمة العادلة (Shaffer;،2012 صالح،2009).

يندرج التوجه لاستخدام القياس بالقيمة العادلة، مدخلاً للقياس المحاسبي، في محاولة لتلافي العيوب التي يعاني منها القياس المحاسبي المستند على التكلفة التاريخية، ومن ثم تحقيق مزايا أفضل للبيانات المحاسبية (النجار، 2013). وبذلك يشكل هذا المدخل نموذجاً ملائماً وموضوعياً ويساهم في إعداد قوائم مالية عادلة وحقيقية تجعل قياس الأرباح أكثر واقعية وبيانات المركز المالي أكثر دلالة على الحقائق الاقتصادية، مما يمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم الوضع المالي للشركة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية. ولقد توصلت العديد من الدراسات السابقة (Robert T. and Eric D،2011؛ Shamkuts،2010) إلى أن إعداد القوائم المالية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة تحقق منفعة رئيسية

للمستثمرين لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة. وأشارت هذه الدراسات إلى أن المستثمرين يطلعون على المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي واسع، لهذا السبب كان من المهم استخدامُ معاييرَ محاسبيةٍ في إعدادها مقبولةٍ قبولاً عاماً على المستوى الدولي.

مشكلة البحث:

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية التي تنص على استخدام القيمة العادلة كان دائماً يتم في جو من الخلاف بين المشرعين والمحاسبيين المهنيين من جهة وبين الشركات الملزمة بتطبيق هذه المعايير من جهة أخرى(Garmilis،2001). فمستخدمو القوائم المالية لم يشاركوا في هذا النقاش، ومواقفهم تجاه تطبيق محاسبة القيمة العادلة غير معروفة بدقة، لذلك نحاول في هذا البحث معرفة آراء الوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية السورية كأحد أهم مستخدمي القوائم المالية باعتماد محاسبة القيمة العادلة.

وبناء على ما سبق، فإن البحث يحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل يؤيد مستخدمو القوائم المالية مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة أكثر من الانتقادات الموجهة لها؟

2- هل يفضل مستخدمو القوائم المالية إظهار نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ملحقات القوائم المالية بدلاً من عرضها في القوائم نفسها بغض النظر عن مستوى التطبيق؟

3- هل لدى مستخدمي القوائم المالية شك بقدرة المحاسبين المهنيين على إعداد قوائم مالية تعتمد القيمة العادلة كمبدأ بالتقييم بغض النظر عن مستوى التطبيق؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الجدل الذي أثاره استخدام محاسبة القيمة العادلة وضرورة معرفة آراء مستخدمي القوائم المالية كأحد أهم الأطراف المتأثرة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة. فمعرفة حقيقة آرائهم تجاه مزايا وسلبيات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وكيفية العرض في القوائم المالية، ومدى ثقتهم بمقدرة المحاسبين المهنيين على تطبيق محاسبة القيمة العادلة يقدم معلومات تساعد في الحكم على مدى أهمية النموذج المحاسبي ،المستند على القيمة العادلة كأساس في القياس، وفي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ويهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- دراسة الفروق بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين الانتقادات الموجهة لها.

2- دراسة الفروق فيما بين درجات موافقة مستخدمي القوائم المالية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة وذلك عند كل مستوى من مستويات تطبيقها.

3- دراسة الفروق فيما بين درجات موافقة مستخدمي القوائم المالية على عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية نفسها أم في ملحقاتها وذلك عند كل مستوى من مستويات تطبيقها.

3- دراسة الفروق فيما بين إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وذلك عند كل مستوى من مستويات تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

فرضيات البحث:

H1: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين درجة موافقتهم على الانتقادات الموجهة لتطبيقها.

H2: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين مستوى تطبيقها.

H3: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين موافقة مستخدمي القوائم المالية على عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية نفسها بدلاً من ملحقاتها وبين مستوى تطبيقها.

H4: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وبين مستوى تطبيقها.

منهجية البحث:

قام الباحث باعتماد المقاربة الاستنباطية إستراتيجية النظرية ثم البحث)، وذلك عن طريق بناء الفروض من النظرية قبل جمع البيانات. وتم استخدام منهج المسح نظراً لانسجامه مع المقاربة الاستنباطية وطبيعة هذه الدراسة. يمتاز هذا المنهج بتعدد استخداماته وإمكانية تعميم النتائج من خلاله (الطويل، 2014). وقد تم جمع البيانات والمعلومات من أجل اختبار الفرضيات من المصادر:

1- المصادر الثانوية: من الكتب والدراسات والأبحاث المحكمة المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة العربية والأجنبية بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

2- المصادر الأولية: وتتمثل بالاستبانة التي تم تطويرها للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها. حيث تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي الذي يتكون من (1-5) درجات . حيث تم إعطاء الإجابة الإيجابية المطلقة خمس درجات، والإجابة الإيجابية أربع درجات، والإجابة المحايدة ثلاث درجات، والإجابة السلبية درجتان، والإجابة السلبية المطلقة درجة واحدة؛ وذلك بالنسبة لفقرات الاستبانة كلها.

وقد شملت الاستبانة على خمسة محاور تمثل عناصر مشكلة الدراسة، وتم استخدام الرمز X للدلالة على المحور، حيث X1 يدل على المحور الأول وهكذا حتى X5.

X1: يمثل مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة ويشمل على 10 فقرات

X2: يمثل الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة ويحتوي على 6 فقرات

تجدر الإشارة إلى أن هذين العنصرين موجهين لاختبار الفرضية الأولى

X3: يحتوي أربع فقرات موجهة لاختبار الفرضية الثانية

X4: يحتوي أربع فقرات موجهة لاختبار الفرضية الثالثة

X5: يحتوي أربع فقرات موجهة لاختبار الفرضية الرابعة

يشار إلى أن الفقرات التي يحتويها كل من المحاور الثالث والرابع والخامس تعبر عن مستويات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، حيث تم التمييز بين أربعة مستويات للتطبيق وهي: 1- الأدوات المالية المشتقة 2- الأدوات المالية المشتقة والأدوات المالية بغرض المتاجرة 3- الأدوات المالية المشتقة والأدوات المالية بغرض المتاجرة والأدوات المالية المتاحة للبيع 4- جميع أنواع الأدوات المالية

صدق وثبات الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة بواسطة التحكيم، حيث تم توزيع الاستبانة على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في المحاسبة. ولقد تم تعديل الاستبانة بما ينسجم مع الملاحظات القيمة التي تم الحصول عليها، ومن ثم تم إرسالها بصيغتها النهاية إلى شركات الوساطة المالية. أما فيما يتعلق بتحليل الثبات فقد تم التحقق منه باستخدام استخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (Cronbach's) لجميع أسئلة قائمة الاستبانة كخطوة أولى وللأسئلة المعبرة عن فروض الدراسة كخطوة ثانية.

وقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبانة ككل 87،0، أما بالنسبة للأسئلة المعبرة عن فروض الدراسة فكانت قيمتها كالآتي:

الجدول رقم (1): نتائج تطبيق اختبار ألفا كرونباخ لقائمة الاستقصاء

المحاور	عدد الأسئلة	قيمة معامل ألفا كرونباخ
X2،X1	16	85،0
X3	4	86،0
X4	4	84،0
X5	4	85،0

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS إصدار 20.

نلاحظ أن جميع قيم ألفا كرونباخ أكبر من (70،0) وهذا يدل على أن المقاييس المستخدمة في البحث تتسم بالثبات الداخلي لعباراتها (.Hair and al،1998).

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من الوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية السورية الذين يقدمون خدماتهم للمستثمرين بهدف زيادة وعيهم بواقع الشركات المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية أو بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة .أما عينة البحث فتتكون من الوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية والبالغ عددها 9 شركات في فترة إعداد البحث. وقد تم إرسال الاستبانة إلى كل شركة من هذه الشركات بالبريد الالكتروني، وقد حصلنا على 31 استبانة، وهي قابلة للتحليل الإحصائي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Nelson،1996): هي دراسة تطبيقية على عينة مؤلفة من 146 بنك أمريكي خلال عامي 1992-1993، وفي محاولة لمعرفة أثر تطبيق المعيار المحاسبي SFAS 107 على تقديم معلومات تستطيع تفسير القيمة السوقية، وجد أن قيمة جميع العناصر التي يتوجب عرضها بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار المذكور غير ملائمة. إضافة إلى ذلك، بينت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق ما نص عليه هذا المعيار تساهم بشكل جزئي بالتقارب بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لكل بنك من بنوك العينة التي تمت دراستها.

2- دراسة (Tan،2005): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي تظهر القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية و الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS32(الأدوات المالية:الإفصاح والعرض) لتفسير القيمة السوقية للشركة. فمن دراسة عينة مؤلفة من 100 شركة من كبريات الشركات المدرجة في سوق سنغافورة المالي خلال الفترة الممتدة من 2002- 2004 توصل الباحث إلى

النتيجتين: 1)- صعوبة التحقق من المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية التي تظهر القيمة العادلة 2)- عدم إبداء المستثمرين أية اهتمام بالمعلومات المحاسبية المنشورة في ملحقات القوائم المالية والمتعلقة بالقيمة العادلة.

3- دراسة (المبيض، 2007): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، وخصوصاً أن أساس القياس المحاسبي يستند على التكلفة التاريخية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتيح معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية الأردنية. وإن هناك تذبذباً في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان يؤدي إلى تذبذب في تقدير القيمة العادلة.

4- دراسة Milburn،(2008): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقيمة السوقية للشركة مع الأخذ بعين الاعتبار كفاءة السوق المالي. فبعد الاطلاع على الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، قام الباحث باختبار العلاقة المفترضة وتوصل إلى عدة نتائج من أهمها: 1) إن وجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يسهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة. 2) يمكن اعتبار القيمة السوقية لبعض الأصول والالتزامات ممثلة لقيمتها العادلة شريطة أن تكون الأسواق نشطة وكفوءة. 3) إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يسهم بدوره بجعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة.

5- دراسة (الطويل،2008): هدفت الدراسة إلى قياس القيمة العادلة للأصول المالية بشركات التأمين المصرية من اقتراح نموذج محاسبي متكامل يستند على المفاهيم المحاسبية المحددة بهدف استخدامه في تحديد القيمة العادلة للشركات لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: مفهوم مقترح للقيمة العادلة للوحدة لغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، حيث إنه وفقاً لهذا المقترح يتم تقديم قياس مقبول وعادل لتلك القيمة بالمقارنة بالنماذج المحاسبية التقليدية التي تم اختبارها. وأن النموذج المقترح للدراسة له القدرة على قياس القيمة العادلة لشركات التأمين المصرية بصورة ملائمة ودقيقة اعتماداً على المعلومات المحاسبية المتوافرة والمنشورة في التقارير المالية لشركات التأمين. كما خلصت الدراسة إلى أن وجود السوق المالي الكفء يُعَدُّ شرطاً أساسياً لاعتبار القيمة السوقية للأوراق معبرة عن قيمتها العادلة. وأخيراً بينت الدراسة بأن استخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي إلى القياس السليم للأصول المالية وزيادة دقة الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم والتقارير المالية.

6- دراسة (صالح، 2009): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والمصارف في البورصة المصرية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: 1) يُعَدُّ معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخلين والخارجين في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والمصارف في البورصة المصرية. 2) يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية (الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة).

7- دراسة (Christensen and Nikolaev،2012): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ظروف وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن تطبيق القيمة العادلة على الأصول المادية طويلة الأجل مثل المباني والمعدات يقدم معلومات أقل ملاءمة لمتخذي القرارات بالمقارنة

مع التكلفة التاريخية لهذه الأصول، وإن معايير الإفصاح المالي (IFRS) قدمت ميزة مهمة للشركات لم تقدمها المعايير الأخرى التي سبقتها وذلك لأنها أتاحت المجال للشركات في الاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لهذا النوع من الأصول مع الالتزام بالثبات والإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة.

8- دراسة (النجار، 2013): تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت محاسبة القيمة العادلة من جوانبها النظرية والتطبيقية. حيث تم التركيز على ما هو مطبق حالياً وفقاً لما تفرضه المعايير المحاسبية الدولية وما يمكن أن يطبق في المستقبل في حال تم اعتماد المقترحات التي توصي بتعميم تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية، وذلك من وجهة نظر المستثمرين كأحد أهم مستخدمي القوائم المالية.

الإطار النظري للدراسة:

مقدمة:

في السنوات الأخيرة، ظهر توجه لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة ليكون بديلاً لمحاسبة التكلفة التاريخية لبعض الأصول والالتزامات وعرضها في التقارير المالية. والسبب الرئيس الذي يقف خلف هذا التغير في المنهجية هو الرغبة في تحسين ملائمة البيانات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مما يزيد من مقدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الجيدة (Benston، 2008). بحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإن المعلومات لها خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز تصحيح تقييماتهم الماضية أو تصحيحها. ولكي تكون المعلومات ملائمة لابد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية هي (Stella and Malcolm، 2009): 1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم). 2- أن تكون للمعلومات قدرة تنبؤية. 3- أن تكون للمعلومات قدرة على التغذية العكسية.

إن ظهور القيمة العادلة ودخولها التدريجي في النظام المحاسبي في عدد من البلدان يظهر تغيراً في الفلسفة المحاسبية، وذلك لأنها تعد المستثمرين الوجهة المفضلة للمعلومة المحاسبية ولأنها أيضاً تفضل الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني عند عرضها للحقائق. فهي من وجهة نظر مؤيديها ذات مقدرة على عرض الحقائق الاقتصادية بالشكل الأفضل وتسمح لمستخدمي القوائم المالية من تقييم الوضع المالي للمنشأة ومن ثم اتخاذ القرار الأنسب. وفي هذا السياق ينظر إلى محاسبة القيمة العادلة بأنها تهدف لزيادة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الموجهة للأسواق المالية (Elabidi and Hamdi، 2009).

تجدر الإشارة إلى أن تاريخ المعايير المحاسبية الأمريكية يظهر توجهاً متزايداً لاستخدام القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية. هذا التطور بدأ مع المعيار SFAS 105، الذي فرض نشر معلومات إضافية متعلقة بالقيمة العادلة لبعض الأدوات المالية، واكتمل مع المعيار SFAS 133 الذي فرض المحاسبة عن المشتقات المالية بالميزانية وبالقيمة العادلة. ولقد حذت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ، ومن بعدُ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، حذو واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية وذلك بإصدارها عدة معايير محاسبية دولية تنص على تطبيق محاسبة القيمة

العادلة: مثل IAS 16 (محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات)، IAS 37 (المخصصات، الالتزامات والموجودات المحتملة)، IAS38 (الموجودات غير الملموسة) IAS39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، IAS40 (الاستثمارات العقارية) IFRS2 (المدفوعات المستندة إلى الأسهم)، IFRS3 (اندماج الأعمال).

وانطلاقا من فرضية أن المحاسبة يجب أن تقدم المعلومات التي تسمح بتقدير قيمة الشركة، قامت عدة دراسات تطبيقية هدفت لاختبار ملائمة النموذج المحاسبي من خلال اختبار العلاقة بين القيمة السوقية للسهم، أو التغيرات في هذه القيمة، وبعض المعلومات المحاسبية (Kothari 2001؛Holthausen and Watts،2001). والمنهجية المتبعة في هذه الدراسات تقوم على فكرة أن تحليل المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركة يجب أن تؤدي إلى تقييمها بشكل يتطابق مع التقييم الذي يعكسه سعر أسهمها في السوق المالي. وللتأكد من ذلك قام باحثون كثر باختبار العلاقة بين المقاييس المحاسبية والمقاييس السوقية وذلك بقياس الجزء المفسر من تباين الأسعار السوقية بواسطة البيانات المحاسبية (الربح الإجمالي والربح الصافي). إن دراسة (Lev and Zarowin،1999)، من الدراسات المهمة في هذا المجال. والتطبيق فيها على عينة من 1300 شركة امريكية خلال الفترة الممتدة من 1977 حتى 1996، بين هؤلاء الباحثون بأنه شيئاً فشيئاً لم تعد المعلومات المحاسبية تعكس القيمة السوقية للشركات المدروسة. فقد كانت قيمة R2 السنوية للنموذج بين 90% و 80% خلال الفترة الممتدة من عام 1977 حتى عام 1986 إلى أن وصلت إلى 50% في نهاية فترة الدراسة. نتيجة هذه الدراسة تدل على أن المعلومات المحاسبية فقدت كثيراً من قدرتها على تفسير القيمة السوقية للشركة. وهذا ما تم تأكيده من قبل (Hoarau،1999) بناءً على نتائج دراسة قام بها على عينة من الشركات الفرنسية.

أولاً: مفهوم وأساليب قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

القيمة العادلة هي الترجمة العربية للمصطلح الانكليزي Fair Value وللمصطلح الفرنسي La Juste Valeur. .وقد تم تعريف القيمة العادلة بصيغ مختلفة من قبل عدة معايير محاسبية دولية (32، 36،39، 40). فعرف معيار المحاسبي الدولي IAS39، والصادر عن لجنة معايير المحاسبة المالية IASC، القيمة العادلة في الفقرة التاسعة منه بأنها " السعر الذي يمكن عنده أن يبادل أصل أو يسوى التزام في صفقة حالية مابين أطراف مطلعة مستقلة ولديها الرغبة في ذلك. وهنا لابد من الإشارة أيضاً إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB قد أصدر المعيار رقم (157) بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولقد عرف المعيار المذكور القيمة العادلة بأنها" ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لإحدى الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس. أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يأتيLandsman) ،(2007:

١ – يُعَدُّ السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.

٢ – إذا لم يتوفر ذلك يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود من مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

٣ – قد تستخدم كذلك الطرق الآتية لقياس القيمة العادلة:

أ – الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.

ب – خدمات التسعير من جهة خارجية.

ج– نماذج التسعير الداخلية.

د- التدفقات النقدية المخصوصة.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاثة مداخل لتحديد القيمة العادلة باستخدام تقنية التقييم تتمثل في الآتي:

1- مدخل السوق Market Approach: ويشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي تعتمد على استخدام الأسعار وباقي المعلومات التي يتم الحصول عليها من تعاملات السوق المتعلقة بأصول والتزامات مماثلة.

2- مدخل الدخل Income Approach: ويقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل والمصاريف.

3- مدخل التكلفة Cost Approach: ويشير هذا المدخل إلى تكلفة الاستبدال، وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الإنتاجية نفسها، أو إمكانية الخدمة.

ثانياً: مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة

بالرجوع إلى أدبيات المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة وما صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي والعديد من الدراسات التطبيقية (Landsman،Barth ;2006، 2007) (النجار،2013)، فقد تم تحديد المزايا الآتية لمحاسبة القيمة العادلة:

1- تساعد القيمة العادلة في قياس الدخل وفقاً لمفهومه الاقتصادي نظراً لأخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

2- يحد تطبيق القيمة العادلة من مقدرة الشركة على التلاعب بالأرباح الصافية؛ لأن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير قيم الأصول والخصوم يتم تسجيلها خلال الفترة التي حصلت فيها وليس عند تحققها كنتيجة للصفقات الفعلية.

3- تراعي القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

4- تُعَدُّ القيمة العادلة أكثر ملاءَمة لإجراء التحليلات المالية ومن ثم تشكل أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات المالية.

5- تساعد القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت نظراً لمقدرتها على توحيد الممارسات المحاسبية

6- تسمح محاسبة القيمة العادلة للشركات بعرض القيم الأكثر حداثة ودقة وقابلية للمقارنة؛ وذلك مقارنة مع القيم التي تعرض وفقاً لأسس القياس البديلة.

7- تمكن محاسبة القيمة العادلة الشركات من عرض المبالغ المحدثة على أساس قانوني.

8- الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في تقديرات القيمة العادلة تدل على الأحداث الاقتصادية التي منها تجد الشركات والمستثمرون أيضا سبباً مقنعاً للإفصاح الإضافي.

9- يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى المحافظة على رأس المال وذلك لأنها تسمح بالاعتراف بالانخفاض في قيمة الأصول.

على الرغم من المزايا التي تنسب لاستخدام القيمة العادلة من قبل مؤيديها إلا إنها من وجهة نظر منتقديها لم تشكل نموذجاً متكاملاً للاعتراف والقياس والإفصاح فوجهوا إليها الانتقادات الآتية (carroll and al،2003)، (Shaffer،2012)، (Barth،2004)، (النجار، 2013):

1- تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطوي على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة، وذلك لأن كثيراً من الأصول والالتزامات ليست متداولة في أسواق نشطة ولأن حساب قيمتها العادلة يتم من خلال نماذج رياضية يستدعي تطبيقها اعتماد الأحكام الشخصية.

2- هناك كثير من الأصول ليس لها أسعار سوقية، وحساب قيمتها العادلة بالرغم من صعوبته لا يقدم معلومات مفيدة كون المنشأة لديها الرغبة والمقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها أو لنهاية حياتها الإنتاجية.

3- عرض الخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة في القوائم المالية يُعَدُّ مضللاً للمستخدمين لأنها مؤقتة ويمكن أن تظهر في شكل معكوس " أي على شكل أرباح" عندما يعود السوق إلى وضعه الطبيعي.

4- تواجه القيمة العادلة صعوبة في تقديرها مما يثير الشك في مدى موثوقيتها.

5- عرض الخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة في القوائم المالية له أثر غير ملائم على الأسعار السوقية، وينتج عنه مزيد من الخسائر، ويزيد من مخاطر النظام المالي.

ثالثاً: أهم المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة:

1- المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (الممتلكات والمصانع والمعدات)

عرض المعيار المحاسبي الدولي IAS16 في الفقرة 29 منه أن تختار المنشأة بين نموذجين للتقييم، الأول يدعى نموذج التكلفة والثاني نموذج إعادة التقييم. بحسب النموذج الأخير، وبعد الاعتراف الأولي بالأصل، يجب إدراج بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بمبالغ إعادة التقييم والممثلة بقيمتها العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي اهتلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة. ويجب أن تتم إعادة التقييم بانتظام كاف لجعل القيمة المدرجة لا تختلف بصورة مادية عن القيمة العادلة بتاريخ الميزانية العمومية(القاضي وحمدان،2008)

2- المعيار المحاسبي الدولي رقم 26 (المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد)

يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة، ويعرض طريقة احتساب القيمة الحالية الإكتوارية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح. ولقد نصت الفقرة 32 من المعيار المذكور على إلزام تسجيل استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة (القاضي وحمدان،2008)

3- المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض)

وفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات تتعلق بالقيمة العادلة لأدواتها المالية سواء كانت تنتمي لمجموعة الموجودات أو للمطلوبات المالية. ففي حالة ما إذا كانت الأداة المالية يتم تداولها في سوق نشط فإن سعرها السوقي يمثل الأساس المناسب للقيمة العادلة، وفي حالة عدم توافر الأسعار الجارية لعروض الشراء والبيع فإن سعر آخر عملية يمثل أساساً مناسباً لقياس القيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ إعداد البيانات. أما في حال عدم قيام المنشأة بالاحتفاظ بموجودات ومطلوبات متقابلة، فمن الأفضل استخدام متوسط أسعار السوق كأساس لاحتساب القيمة العادلة (النجار، 2013).

4- المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (انخفاض قيمة الموجودات)

وفقاً لهذا المعيار يتوجب على المنشأة تقييم الدلائل التي تشير إلى انخفاض قيمة الأصل، وفي حال وجود ما يشير إلى هذا الانخفاض يجب عليها مقارنة المبلغ المحمل للأصل مع المبلغ القابل للاسترداد. ويقصد بالمبلغ القابل للاسترداد صافي سعر بيع الأصل أو قيمته الاستعمالية "أيهما أعلى". بما أن القيمة الاستعمالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المنتظر الحصول عليها من الاستعمال المستمر للأصل ومن التصرف به في نهاية عمره الإنتاجي، فقد أسس هذا المعيار لإدخال القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي (IFRS،2012).

5- المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)

يُعَدُّ هذا المعيار، الذي أصبح ساري المفعول مع بداية العام 2013، نقطة تحول مهمة في الفكر المحاسبي وجاء ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). يشار إلى أن المعيار المحاسبي الدولي 39 أعطى لمحاسبة القيمة العادلة دعماً كبيراً في التطبيق على مستوى العالم(Tweedie،2003). فبحسب هذا المعيار تم تصنيف الأدوات المالية أربعة أصناف هي :

1- أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة (Fair value Through Profit and Loss).

2- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (Held to Maturity)

3- قروض ومديونيات (Loans & Receivable)

4- أصول مالية متاحة للبيع (Available For Sale)

وقد سمح للمنشأة أن تحدد أي أصل أو التزام مالي عند الاعتراف المبدئي على أنه سيتم قياسه بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة. وبعد الاعتراف المبدئي حدد هذا المعيار مجموعة من الأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وكيفية عرض هذه القيمة في القوائم المالية وذلك بحسب كل نوع من الأدوات المالية التي صنفها ضمن المجموعات الأربع السابق ذكرها. إلا أن المعيار الجديد اختلف عنه في مرحلة القياس اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة زمنية. فبحسب هذا المعيار يتم تقسيم الأصول المالية إلى مجموعتين رئيسيتين (النجار،2013):

1- أصول تقاس بالتكلفة المطفأة (Amortized Cost): تمثل القيمة الصافية بعد العلاوة أو الخصم. تستخدم هذه الطريقة لقياس أدوات الدين ضمن حالات معينة حددها المعيار.

2- أصول تقاس بالقيمة العادلة (Fair Value): تمثل باقي الأدوات المالية (الملكية، المشتقات، والدين)، حيث تقاس بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتغيرات القيمة في الأرباح والخسائر السنوية.

الدراسة التطبيقية

تحليل البيانات واختبار الفرضيات وعرض النتائج وتفسيرها

الأساليب الإحصائية:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة واختبار فرضياتها. فيما يتعلق باختبار الفرضية الأولى، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من العبارات، ومن ثم تم استخدام اختبار (T- test) عند مستوى دلالة 5% وبمستوى ثقة 95% وذلك لمقارنة المتوسطات الفعلية للإجابات. وتم أيضاً استخدام المتوسط الحسابي وتحليل التباين الأحادي On way Anova لاختبار الفرضيات الثلاث الأخرى.

اختبار الفرضية الأولى

H1: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي على مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين درجة موافقتهم على الانتقادات الموجهة لتطبيقها.

الجدول الآتي يوضح الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) لكل عبارة من عبارات المحور الأول ذات الصلة بالفرضية الأولى، حيث يتكون من (10) عبارات تتعلق بمزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تسمح بالحصول على قوائم مالية أكثر مصداقية	3.84	0.73
تسمح بالحصول على رؤية أكثر اقتصادية للمنشأة	3.89	0.81
توفر معلومات ذات قابلية عالية للمقارنة	3.68	0.60
تخفض الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للمنشأة	4.03	0.66
تقدم معلومات تساعد المستخدمين بالتقييم الصحيح للأحداث الماضية والحاضرة والتنبؤ الجيد بالأحداث المستقبلية	3.90	0.65
توفر معلومات تساعد في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة	4.16	0.74
تقدم معلومات محاسبية تساعد المستخدمين على التقييم الجيد للمخاطر التي تواجه المنشأة.	3.81	0.80
تسمح بتقديم معلومات أكثر حداثة	3.84	0.64
تمكن من تخفيض ممارسات إدارة الأرباح	4.39	0.72
تسهم في تخفيض تفاوت المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة	3.35	0.70
كلي	3.89	0.24

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (2) أن أصغر قيمة للمتوسط الحسابي فيما يتعلق بالمحور الأول (3.35)، وهي تتعلق بالعبارة رقم (10)، التي تنص على " تساهم في تخفيض تفاوت المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة ". وهذا يشير إلى أن أغلب أفراد عينة البحث لها رأي محايد فيما يتعلق بأهمية محاسبة القيمة العادلة في تخفيض تفاوت المعلومات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة مع المنشأة. وبالمقابل: العبارة التي بلغ المتوسط أعلى قيمة عندها كانت العبارة (9) التي تنص على: " تمكن من تخفيض ممارسات إدارة الأرباح". حيث بلغ المتوسط الحسابي عندها (4.39) وهذا يشير إلى نظرة إيجابية لدور محاسبة القيمة العادلة في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.

لقد بلغ المتوسط العام لجميع عبارات المحور الأول (3.89)، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون على مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة بانحراف معياري قدره (0.24)، وهذا دليل على تجانس فقرات هذا المجال.

يوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية) لكل عبارة من عبارات المحور الثاني ذات الصلة بالفرضية الأولى، حيث يتكون من (6) عبارات تتعلق بالانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة:

الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بالانتقادات الموجهة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تؤدي إلى تذبذب كبير في نتائج المنشأة	3.23	1.12
يوجد صعوبة في تحديد القيمة العادلة	3.32	1.16

يوجد تكلفة للحصول على القيمة العادلة	3.52	1.18
تقدم معلومات غير موثوقة	3.19	1.42
تقدم معلومات تستند في قسم كبير منها على الحكم الشخصي	3.58	1.12
صعوبة تحليل النتائج بهدف معرفة الآثار الناتجة عن القرارات الإستراتيجية والآثار الناتجة عن تغيرات ظروف السوق	3.20	1.25
كلي	3.28	0.47

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول رقم (3) أن أصغر قيمة للمتوسط الحسابي فيما يتعلق بالمحور الثاني (3.19)، وهي تتعلق بالعبارة رقم (4) التي تنص على " تقدم معلومات غير موثوقة"، وهذا يدل على أنه من المبكر الحكم على موثوقية المعلومات الناتجة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة. وبالمقابل بلغ المتوسط الحسابي (3.58) عند العبارة رقم (5) التي تنص على: " تقدم معلومات تستند في قسم كبير منها على الحكم الشخصي " ، وهذا يشير إلى دور للتقديرات الشخصية في تحديد القيمة العادلة والذي لا يمكن تجاهله

لقد بلغ المتوسط العام لجميع عبارات المحور الثاني (3.28) وهذا يدل على أن لدى أفراد العينة رأي محايد فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة، بانحراف معياري (0.47) وهذا دليل على تجانس فقرات هذا المجال.

لدراسة الفروق بين درجة موافقة أفراد العينة على مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة ودرجة موافقتهم على الانتقادات الموجهة لها قمنا بتطبيق اختبار T.test للفروق بين المتوسطات، وكانت نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4) نتائج اختبار T.test للفروق بين متوسطات إجابات مستخدمي القوائم المالية حول مزايا محاسبة القيمة العادلة والانتقادات الموجهة لها

Independent Samples Test		
t	df	Sig (2-tailed)
6.066	60	.000

يبين الجدول رقم (4) بأن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية t= 6.066 عند درجة حرية قدرها 60، وبما أن احتمال الدلالة p=0.000 <0.05 وهذا يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين درجة موافقتهم على الانتقادات الموجهة لتطبيقها. هذه النتيجة تظهر بأن لمستخدمي القوائم المالية رأي محدد وواضح يمكن الاعتماد عليه عند الحكم على محاسبة القيمة العادلة من حيث المزايا التي تتمتع بها والانتقادات الموجهة إليها.

اختبار الفرضية الثانية:

H2: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين مستوى تطبيقها.

لقد أظهرت الإحصاءات الوصفية بأن متوسط الموافقة عند المستوى الأول 4.6 وعند المستوى الثاني 3،8 وعند المستوى الثالث 3،3 وعند المستوى الرابع 1،9. ولدراسة الفروق بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة و بين مستوى تطبيقها، تم استخدام تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (5) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين مستوى تطبيقها

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	126.282	3	42.094	142.286	.000
التباين داخل المجموعات	34.65	120	0.284		
Total	160.347	123			

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F=142.286 عند درجة حرية قدرها 123، وبملاحظة أن احتمال الدلالة p = 0.000 وهو أصغر من 5% نقول: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين مستوى تطبيقها، أي إن درجة الموافقة تختلف من مستوى إلى آخر. وبالتالي نقبل الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة.

اختبار الفرضية الثالثة:

H3: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم على عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية نفسها بدلاً من ملحقاتها وبين مستوى تطبيقها.

لقد أظهرت الإحصاءات الوصفية بأن متوسط الموافقة عند المستوى الأول 4.2 وعند المستوى الثاني 1،4 وعند المستوى الثالث 8،3 وعند المستوى الرابع 2. ولدراسة الفروق بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية نفسها بدلاً من ملحقاتها وبين مستوى تطبيقها، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (6) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية نفسها بدلاً من ملحقاتها وبين مستوى تطبيقها.

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	101.766	3	33.922	102.095	.000
التباين داخل المجموعات	39.871	120	.1332		
Total	141.637	123			

يبين الجدول رقم (6) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F=102.095 عند درجة حرية قدرها 123، وبملاحظة أن احتمال الدلالة p = 0.000 وهو أصغر من 5% نقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية نفسها بدلاً من ملحقاتها وبين مستوى تطبيقها، أي إن درجة الموافقة تختلف من مستوى لآخر. وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرابعة:

H4: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة وبين مستوى تطبيقها.

لقد أظهرت الإحصاءات الوصفية بأن متوسط الموافقة عند المستوى الأول 4 وعند المستوى الثاني 03،4 وعند المستوى الثالث 87،3 وعند المستوى الرابع 90،1. ولدراسة الفروق بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة وبين مستوى تطبيقها، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (7) نتائج تحليل التباين ANOVA للعلاقة بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة وبين مستوى تطبيقها

ANOVA					
مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
التباين بين المجموعات	102.669	3	34.223	70.885	.000
التباين داخل المجموعات	57.935	120	.483		
Total	160.605	123			

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F=70.885 عند درجة حرية قدرها 123، وبملاحظة أن احتمال الدلالة p = 0.000 وهو أصغر من 5% نقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة وبين مستوى تطبيقها، أي إن درجة الموافقة تختلف من مستوى لآخر. ومن ثمَّ نقبل الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- تطبيق محاسبة القيمة العادلة يحقق عدداً من المزايا من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية من أهمها تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.

2- لمستخدمي القوائم المالية رأي محايد فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة باستثناء موافقتهم على أنها تقدم معلومات تستند، في قسم كبير منها، على الحكم الشخصي.

3- تختلف درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة باختلاف مستوى التطبيق الذي تفرضه معايير المحاسبية الدولية، فدرجة موافقتهم على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بغرض المتاجرة تختلف عن درجة موافقتهم على تطبيقها لجميع الأدوات المالية.

4- تختلف درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية نفسها بدلاً من ملحقاتها باختلاف مستوى التطبيق الذي تفرضه معايير المحاسبة الدولية، فدرجة موافقتهم على عرض نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بغرض المتاجرة، في القوائم المالية نفسها بدلاً من ملحقاتها، تختلف عندما يتعلق الأمر بمحاسبة جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة.

5- تختلف درجة موافقة مستخدمي القوائم المالية على إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة باختلاف مستوى تطبيق محاسبة القيمة العادلة الذي تفرضه معايير المحاسبة الدولية، فإمكانية حساب القيمة العادلة بدقة للأدوات المالية المشتقة تختلف عن إمكانية حساب القيمة العادلة بدقة لجميع الأدوات المالية.

التوصيات:

1- ضرورة تقييد دور العنصر البشري وتقديراته الشخصية في حساب القيمة العادلة لأن ذلك يزيد من درجة موثوقية القيمة العادلة.

2- إجراء العديد من الدراسات لمعرفة مستوى التطبيق المناسب لمحاسبة القيمة العادلة الذي يراعي حاجات مستخدمي القوائم المالية وواقع سوق دمشق للأوراق المالية، بغض النظر عن مستوى التطبيق الذي تفرضه معايير المحاسبة الدولية.

3- تضمين الدراسات اللاحقة، في هذا المجال، وجهات النظر للمستخدمين الداخليين للقوائم المالية.

محددات البحث:

لقد تم الاعتمادُ على رأي الوسطاء الماليين كممثلين لمستخدمي القوائم المالية في الحكم على محاسبة القيمة العادلة. في الحقيقة هناك أطراف أخرى تستخدم القوائم المالية ولها رأي مهم في هذا المجال، ولكن هناك صعوبة كبيرة في معرفة آرائهم جميعاً وتضمينها في هذا البحث. لذلك اقتصر هذا البحث على معرفة آراء الوسطاء الماليين الممثلين لأحد أهم الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، وهم المستثمرون.

المراجع:

المراجع العربية:

- إبراهيم، عمر حسن (2011). *نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية العالمية : دراسة نظرية*. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. المجلد 25 (2)، القاهرة. ص.ص 71-121.
- السحليات، نمر عبد الحميد(2011). *جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية*. مجلة الفكر المحاسبي. المجلد 15 (2)، مصر. ص.ص 167-186.
- صالح، رضا إبراهيم (2009). *أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية* . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 46 (2)، جامعة الاسكندرية. ص ص. 37-98.
- الطويل، سحر (2008). المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قناة السويس، مصر.
- القاضي، حسين ؛ و حمدان، مأمون(2008). المحاسبة الدولية ومعاييرها. منشورات جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.
- الطويل، ليلى (2014). منهجية البحث العلمي. منشورات جامعة تشرين. كلية الاقتصاد
- المبيض، أحمد مصطفى (2007). تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.
- النجار، جميل حسن(2013). *أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية:دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*. المجلد9 (3)، ص ص. 465-492.

المراجع الأجنبية:

- Barth، M. (1994). *Fair Value Accounting: Evidence from Investment Securities and the Market Valuation of Banks*. The Accounting Review. January، pp. 1- 25.
- Barth، M. E. (2006). *Including Estimates of the Future in Today's Financial Statements*، Accounting Horizons،Vol.20 ،(3)pp.271-285.
- Barth، M. E. (1994). *Fair value Accounting: Evidence from Investment Securities and the Market Valuation of Banks*. The Accounting Review. Vol. 69، pp.1–25.
- Benston، G.J. (2008). *The short coming of fair-value accounting describes in SFAS157*. Journal of accounting and public policy. vol 27(2)، pp.101-114.
- Carroll، T.J; Linsmeier، T.J. and Petroni، K.R. (2003). *The reliability of fair value versus historical cost information: evidence from closed-end mutual funds*. Journal of Accounting، Auditing and Finance. vol. 14، pp. 1-23.

- Christensen، H. B. and Nikolaev، V.(2012). *Does Fair Value Accounting for Non-financial Assets Pass the Market Test?* . the University of Chicago Booth School of Business.

- Elabidi، H. and Hamdi، B. (2009). *L'information comptable en juste valeur: quelle utilité pour les investisseurs?*. La place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit. Strasbourg. France.

- Financial Accounting Standards Board. (1978).*Statement of Financial Accounting Concepts*. No. 1، Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises. FASB، Stamford، Connecticut.

- Financial Accounting Standards Board. (1989). Financial reporting and changing prices statement of financial accounting standards. No.89،Stamford. cT:FASB.

- Garmilis، A. (2001).*Existe-il-une demande des analystes financiers pour des comptes en juste valeur? Les résultats d'une enquête*. Juste valeur: enjeux techniques et politiques.

- Hair. F. et al، Multivariate Data Analyse، 5th Ed.، UK، London: Prentice-Hall International،Inc،1998،235.

- Hoarau، C. (1999). *Modèles d'évaluation stratégique et facteurs explicatifs de la création de valeur*. Working Paper. IAE de Paris.

- Holthausen، R. and Watts، R. (2001). *The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting*. Journal of Accounting and Economics، vol. 31(1-3)، pp. 3-75.

- Kothari، S.P. (2001). Capital Markets Research in Accounting. Journal of Accounting and Economics. vol. 31، pp. 105-231.

- Landsman، W.R. (2007). Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research. Accounting and Business Research. Special Issue: International Accounting Policy Forum. Pp. 19–30.

- Lev، B.; and Zarowin ، P. (1999). *The boundaries of financial reporting and how to extend them*، Journal of Accounting Research، Autumn، pp. 353-385.

- Milburn، J.A. (2008). The relationship between fair value، market value، and efficient markets. accounting perspective، vol. 7، (4)، pp.293-316.

- Nelson. K. (1996). *Fair value accounting for commercial banks: an empirical analysis of SFAS n°107*. The Accounting Review، vol. 71 ،(2) pp. 161-182. business، online at: http://papers.ssrm.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1269515.

- Robert. T.; Fahnestock، B.; and Eric D. (2011). An Analysis of Fair Value Controversy. ASBBS Annual Conference: Las Vegas. Vol. 18 (1).

28- Shaffer، S. (2012). *Evaluating the Impact of Fair Value Accounting on Financial Institutions*. this paper available on the Quantitative Analysis Unit of the Federal Reserve Bank of Boston electronic copy. online at: http://www.bostonfed.org/bankinfo/qau/wp/index.htm.

- Shamkuts ، V. (2010). *Fair Value Accounting*. University of Iceland، Faculty of Business Administration، Master، Thesis.

- Stella، S.; and Malcolm، S.(2009). *Value-relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income Statement: evidence from Hong Kong*. Accounting and Business Research، Vol. 39(2)، pp. 103-118.

- Tweedie، D.(20003). Le role de la juste valeur dans la comptabilisation des instruments financiers. Vol.71، Revue d'Econemie Financiere.